الاعظم من الجهاد اعلاكلمة الله تعالى والذب عن
الملة والقيام بما بقية فمن اعرض عنها فقد جرد
قصده للفرض الاعظم وانما صح اعراض المحجور
عليه لان الاعراض بمحض جهاده للاخرة فلا
يمنع منه وما اقتضاه كلام الاصليين من عدم
صحة اعراض محجور السفه وقاله في الروضة
كاصلها عن تفقه الامام انما فرعه الامام
على القول بان الغنائم تملك بمجرد الاغتنام
كما صرح به الغزالي في بسيطه والمعتمد خلافه
كما سبق في ومن صح صحة اعراضه الاسنوي
والاذرعي وغيرهما ورده بعضهم بما لا يجدي
وخرج بزيادتي المقيد بالحر او المكاتب
الرقيق غير المكاتب والمبعض فيما وقع في نوبة
سيده ان كانت مهاياة وفيما يقابل رقه
ان لم تكن ومابعدها الصبي والمجنون وهو ظاهر
وما لو اعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح
لاستقرار ملكه كسائر الاملاك وهو اي
ملكه باحنياز تملك ولو بقوله ما افرز
له ولو عقارا او لتعبيري بما ذكر اولى من تعبيره
بالقسمة

بالقسمة لان العبرة به لابها كما بينه في الروضة
كاصلها لا لسالب ولا لذي قربى ولو واحدا
فلا يصح اعراضهما لان السلب متعين لمستحقه
كالوارث وسهم ذوي القربى منحة امتهما
الله تعالى لهم بالقرابة بلا نقب وتتردد وقفة
كالارث فليسوا كالغانمين الذين يقصدون
بشهودهم محض الجهاد لاعلاكلمة الله تعالى
واما بقية اهل الخمس فلا يتصور اعراضهما
لعمومها والمعرض عن حقه كمعدوم فيضم
نصيبه الى الغنيمة ويقسم بين الباقين واهل
الخمس ومن لم يعرض فحقه لوارثه فله
طلبه والاعراض عنه ولو كان فيها اي الغنيمة
كلب او كلاب لنفع لصيد او ماشية او غير
ذلك واراده بعضهم اي لبعض الغانمين او اهل
الخمس كما في الروضة واصلها ولم يبارع فيه
اعطيه والا بان لو زع فيها قسمت تلك
الكلاب ان امكن تسميتها عددا والا اقرع
بينهم فيها اما ما لا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه
وقولهم عددا هو المنقول قال الرافعي وقد مر